

يساعد على استخدام الطاقات المتجددة في المنازل والقطاع الزراعي

قانون لإحداث صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة

توليد الطاقة للاستهلاك الذاتي في القطاع الصناعي



عبد الهادي شباط

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد قانوناً يقضي بإحداث صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة، لدى وزارة الكهرباء يسمى «صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة»، يتمتع بالخصصة الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويكون مقره دمشق ويرتبط بالوزير، ويجوز إحداث فروع له في المحافظات بقرار من وزير الكهرباء، أهداف الصندوق تشجيع مستهلكي الطاقة، على استخدام مصادر الطاقات المتجددة، والعمل على رفع كفاءة استخدام الطاقة، كذلك العمل على رفع مساهمة مصادر الطاقة المتجددة إلى النسب المستهدفة، والحد من استهلاك الوقود والطاقة الكهربائية المستخدمين في القطاعات الرئيسة (الزراعي، الصناعي، الزراعي، التجاري والخدمي وغيرها)، وتخفيض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة والحد من التبدلات المناخية، والمساهمة في رفع مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية الطاقات المتجددة ونشر ثقافة استخدامها وبرورها في استدامة موارد الطاقة وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، والمساهمة في نقل وتوطين تكنولوجيا الطاقات المتجددة والتجهيزات الكفؤة طاقياً.

ويعين المرسوم أنه يتولى الصندوق عدة مهام أهمها تقديم الدعم للمستفيدين وفق أحكام هذا القانون واتخاذ الإجراءات الفعالة بتنفيذ الدراسات والشايطات والفعاليات لتحقيق أهداف الصندوق، وذلك بالتعاون مع المركز الوطني لبحوث الطاقة والجهات الأخرى. وحول موازنة الصندوق بين القانون أنه يجب للصندوق فرع خاص بشعبه الموازنة العامة للدولة وتصدر موازنة الصندوق بقرار من وزير المالية، ومصادر تمويل الصندوق الإعتمادات المرصدة له في الموازنة العامة للدولة والرسوم المحصلة لمصلحة الصندوق وفق أحكام هذا القانون والجهات والتبرعات والإعانات والمساهمات التي تقدم من الغير داخل الجمهورية العربية السورية أو خارجها وفق القوانين والأنظمة النافذة

والمفوائد المصرفية لإبداعات الصندوق وعائدات نشاطات الصندوق وبديل الخدمات التي يوفرها الصندوق للجهات المستفيدة، وتحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الكهرباء، وبالتنسيق مع وزير المالية وأي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء وفق القوانين والأنظمة النافذة. وبين القانون أن أوجه صرف أموال الصندوق تكون على شكل تقديم الدعم للمستفيدين على هيئة قروض من دون فوائد ودعم الفائدة على القروض وفق أحكام هذا القانون، وتسديد نفقات الصندوق، ويقدم الصندوق الدعم لمشاريع الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة المستهدفة، وتحدد قيمته وشروطه وحالات تقديمه بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الصندوق، وأهم المشاريع التي تستفيد من دعم الصندوق القطاع المنزلي وتطبيق العزل الحراري في الأبنية الجديدة والقائمة وترسيب سكان شمسي منزلي وترسيب منظومة كهروضوئية أو عنفة رجحية أو أي تطبيقات أخرى للطاقات المتجددة، وفي القطاع الزراعي عبر توليد الكهرباء اللازمة للاستهلاك الذاتي باستخدام أحد مصادر الطاقات المتجددة ووضوح المياه باستخدام الطاقات المتجددة وإقامة هياكل حيوية باستخدام المخلفات النباتية أو الحيوانية في المناطق الريفية.

وفي القطاع الصناعي توليد الكهرباء اللازمة للاستهلاك الذاتي باستخدام أحد مصادر الطاقات المتجددة، وتنفيذ فرص توفير حوامل الطاقة أو رفع كفاءة استخدامها الناجمة عن دراسات تدقيق طاقي للمنشأة الصناعية التي سيقام المشروع فيها وإنتاج الوقود اللازم للنشاط الخاص بالمنشأة الصناعية من مصادر غير تقليدية في القطاع التجاري والخدمي وتوليد الكهرباء من أحد مصادر الطاقة المتجددة لتوفير كل أو جزء من حاجته لحوامل الطاقة وتنفيذ فرص توفير حوامل الطاقة ورفع كفاءة استخدامها بناء على دراسات تدقيق طاقي، أما شروط الحصول على الدعم فيشترط للحصول على أحد طرق دعم الصندوق لتنفيذ المشاريع باستثناء المشاريع المحددة للطاقة المنزلي- أن تكون الدراسات الفنية والجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقات المتجددة وفرص رفع كفاءة الطاقة، إما منجزاً من المركز الوطني لبحوث الطاقة، أو من شركات ومكاتب خدمات الطاقة أو أحد مهندسي خدمات المرنخ نص لهم في نهاية المهندسين، على أن تعتمد هذه الدراسات من المركز الوطني لبحوث الطاقة، وبين القانون أنه تُحدد رسوم دعم استخدام الطاقة ورفع كفاءة الطاقة بما لا يقل عن مرتبة مدير وممثل عن نقابة المهندسين من أعضاء مجلس النقابة المركزي ويصدر قرار تشكيل المجلس عن رئيس مجلس الوزراء.

ويجتمعت الجلسة مرة على الأقل في الشهر، وله أن يجتمع عند الضرورة بطلب من رئيسه أو أغلبية أعضائه، لا تعد اجتماعات

الزراعة تحدد سعر طن من الذرة الصفراء بـ ١,١٥٠ مليون

إهنا غانم



أكد مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح لـ «الوطن»: أن وزارة الزراعة أصدرت قراراً حددت بموجبه سعر مادة الذرة الصفراء لهذا الموسم حيث تم تحديد سعر الواحد من مادة الذرة الصفراء المحلقة الجافة/ دوكة/ من ٢٠٢١ تسليم موسم ٢٠٢١ تسليم مراكز ومستودعات مؤسسة الأعلاف بكل المحافظات بمبلغ مليون وخمسين ألف ليرة سورية إضافة لتقديم دعم مقداره ١٠٠ ألف ليرة سورية للطن الواحد من الذرة الصفراء المسلمة للمؤسسة، ليصبح سعر الطن الواحد ١,١٥٠ مليون ليرة، وذلك وفق الشروط والتعليمات المعتمدة من المؤسسة الخاصة باستلام المادة. معتبراً أن هذا السعر مجز للزراعة، علماً أن مادة الزراعة تزرع كمحصول إضافي وإيراداته إضافية أي مريح بحدود ٢٠ بالمئة زيادة على التكاليف للزراعة.

سعر المواد في السوق المحلية رغم أن قسماً كبيراً من الفلاحين كانوا يحصلون على هذه المواد بسعر مدعوم لكن تم حساب كل مستلزمات الإنتاج وفق الأسعار في السوق المحلية تشجيعاً للفلاحين لزراعة هذا المحصول الذي يغطي قسماً كبيراً من حاجة قطاع الدواجن وحول إنتاج الحيا من الذرة أكد أنه كان هناك إنتاج ولكن ينسب أقل من الموسم المحلي، والذي يشير بأن هناك كميات كبيرة من المساحات المزروعة من المادة والمُرشات تؤكد أن زراعة هذه

الخاصة بالذرة.. شباط أكد أنه من المتوقع أن يكون إنتاجاً للموسم القادم من الذرة المطبوخة بحدود ٢٠٠ ألف طن أي أكثر بكثير من العام الماضي وما ينعنا نحن أن تؤمن المادة في الأسواق سواء قام الفلاح بيبيعها للمؤسسة الأعلاف أم للقطاع الخاص وأشار إلى أن السعر المحدد يعتبر الحد الأدنى أي إنه لا يمكن للفلاح أن يبيع بسعر أقل وهذا بعد ذاته يعتبر حماية للفلاح وتشجيعه للزراعة أكثر بالموسم القادم وذلك يأتي ضمن إطار خطة الحكومة في دعم القطاع الزراعي والحيوانية. مدير عام المؤسسة أكد أننا نستورد بحدود من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ ألف طن سنوياً حسب نسبة التربة بقطاع الدواجن وأشار إلى أن المؤسسة قامت من بداية العام ولتاريخه ببيع ٣٣٥ ألف طن من المواد العلفية بقيمة تتجاوز ٢٢٥ مليار ليرة سورية، موضحاً أن المؤسسة تقوم ببيع المواد العلفية بأقل من السوق المحلية بحدود من ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة وأن هناك ما يتجاوز ٤٥ مليار ليرة سورية من القيمة هي عبارة عن دعم غير مباشر للفلاح، وهذا العام تم تأمين ١٧٠ ألف طن من مادة الذرة «شراء» أي أن قطاع الدواجن تم دعمه بشكل كبير هذا العام، إضافة لذلك ٣٦ ألف طن من مادة كسبة الصويا.

ويخصوص الذرة من المتوقع أن يكون له انعكاس على الأسعار والعلف من مادة الذرة الصفراء.

١٣٣٢٥ مليار ليرة الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام القادم

أولويات الإنفاق في الموازنة على المطارح الإنتاجية



الموطن

أقر المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه أمس برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام القادم ٢٠٢٢ بـ ١٣٣٢٥ مليار ليرة سورية مقارنة بـ ٨٥٠٠ مليار لموازنة العام ٢٠٢١ وحدد توجهات الإنفاق على المشاريع لكل وزارة في الشق الاستثماري الجاري، وبلغت القيمة الأولية للدعم الاجتماعي الواردة في بنود الموازنة ما يقارب ٥٥٢٩ مليار مقارنة بـ ٣٥٠٠ مليار في موازنة العام ٢٠٢١ حيث تم تأكيد التزام الحكومة بموضوع الدعم والسعي الحثيث لعلقلته وإيصاله إلى مستحقيه.

وحدد المجلس توجهات الموازنة بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والنهوض بالعملية الإنتاجية وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين والتركيز على المشاريع التي تمت المباشرة بتنفيذها وحصص أولوياتها وإعادة ترتيبها ودعم وتحفيز القطاع الزراعي والصناعي والسياحي بما يحقق تنمية هذه القطاعات ويوفر فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج وتأمين حاجة السوق المحلية للتصدير، بناء على مبادئ الكفاءة الذاتية والأمن الغذائي وتوازن عرنوس، من وزارة المالية وهيئة وأكد المهندس عرنوس ضرورة أن تتركز أولويات الإنفاق في الموازنة على المطارح الإنتاجية لكل من بينهم الرئيس أو نائبه في حال غياب قيمة كل التجهيزات والأليات السياحية المستهلكة لحوامل الطاقة المستوردة من الخارج إضافة إلى قيمة الرسوم الجمركية، باستثناء التجهيزات والأليات التي تصنف كفؤة طاقياً وتحول هذه الرسوم إلى حساب الصندوق الجاري المفتوح لدى أحد المصارف العامة، الذي يحدد بقرار من وزير المالية، وتصدر قائمة التجهيزات والأليات التي تصنف كفؤة طاقياً بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الصندوق. ومجلس إدارة الصندوق يشكل من وزير الدعم الكهربائي وعضوية أحد معاونيه ومدير عام المركز الوطني لبحوث الطاقة ومدير عام مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء وممثل عن وزارة النفط والثروة المعدنية بمرتبته مدير على الأقل وممثل عن وزارة الموارد المائية بمرتبته مدير على الأقل وممثل عن وزارة الصناعة ووزارة النقل والإدارة المحلية والبيئية ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة المالية على أن يكون التمثيل بما لا يقل عن مرتبة مدير وممثل عن نقابة المهندسين من أعضاء مجلس النقابة المركزي هذا المشروع وأنه من المتوقع أن يحقق الصندوق فائدة والإصلاح استخدام الطاقات المتجددة وحول دخول الصندوق حيز العمل توقع معاون الوزير أنه يحتاج إلى عدة أشهر.

وزارة وبذل جهود مضاعفة لترجمة الاعتمادات إلى إنتاج حقيقي خاصة في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والنفط والكهرباء والعمل على تحسين الخدمات وتخفيض فاقد الطاقة الكهربائية وزيادة المساحات المزروعة بالرعي الحديث واستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية واستثمارها والترويج للمنتج السوري خارجياً.

وطالب المهندس عرنوس من وزارة المالية وهيئة وأكد المهندس عرنوس ضرورة أن تتركز أولويات الإنفاق في الموازنة على المطارح الإنتاجية لكل

أول بنائية في ماروتا سيتي

حلم دمشق يبحث عن شركات عملاقة

المشروع يضم ٢٢٦ مقسماً تم ترخيص ٦٧ منها و٣٥ قيد التنفيذ و١٠ منها نهض فوق الأرض



طلال ماضي

استطاع مالكو المقيم H47 في «ماروتا سيتي» الانتهاء من الأعمال الإنشائية، وخاصة بعد صب الطابق ١٢ لكون المقيم الأول الذي يحصل على موافقة التصميم ورخصة البناء ويتبني من الأعمال الإنشائية خلال ٣ سنوات من حصوله على الرخصة، وبعد ١٠ سنوات من انطلاق مشروع ماروتا بصور المرسوم ٦٦ الذي شكل علامة إنشائية فارقة على مستوى سورية.

ويتألف المقيم H47 المسمى برج بلنا من ١٢ طابقاً، إضافة لطابق أرضي وثلاثة أقبية بمساحة إجمالية ١٣٥٤٠ م٢. ومن خلال متابعية «الوطن» للمشروع فقد وصل عدد المقاسم التي حصلت على الترخيص الإداري ٦٧ مقسماً بخسبة ارتفعت مختلفة ومحددة في مشروع ماروتا «١٣ و ١٥ و ١٧ و ٢٠ و ٢٣ طابقاً»، بعض المقاسم قيد التنفيذ، و١٠ منهم نهض فوق الأرض، وتم الانتهاء من مقسم واحد من إجمالي الحاضر في المشروع، والبالغ ٢٢٦ مقسماً دون الأبنية الحكومية.

المهندس عمر العقاري بين في تصريح لـ «الوطن» أن تخصص المقيم مختلف النواحي وأشار إلى أن المؤسسة قامت من بداية العام ولتاريخه ببيع ٣٣٥ ألف طن من المواد العلفية بقيمة تتجاوز ٢٢٥ مليار ليرة سورية، موضحاً أن المؤسسة تقوم ببيع المواد العلفية بأقل من السوق المحلية بحدود من ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة وأن هناك ما يتجاوز ٤٥ مليار ليرة سورية من القيمة هي عبارة عن دعم غير مباشر للفلاح، وهذا العام تم تأمين ١٧٠ ألف طن من مادة الذرة «شراء» أي أن قطاع الدواجن تم دعمه بشكل كبير هذا العام، إضافة لذلك ٣٦ ألف طن من مادة كسبة الصويا.

البناء يعود إلى ضعف حركة البيع والشراء نتيجة الوضع الاقتصادي على الرغم من أن أكثر من ٩٠ بالمئة من المالكين يرغبون بالبائع لأن ليس لديهم القدرة على السكن في هذه المنطقة، لكنهم ينتظرون لبيع حصصهم ارتفعت مختلف ومحددة في مشروع ماروتا «١٣ و ١٥ و ١٧ و ٢٠ و ٢٣ طابقاً»، بعض المقاسم قيد التنفيذ، و١٠ منهم نهض فوق الأرض، وتم الانتهاء من مقسم واحد من إجمالي الحاضر في المشروع، والبالغ ٢٢٦ مقسماً دون الأبنية الحكومية.

المهندس عمر العقاري بين في تصريح لـ «الوطن» أن تخصص المقيم مختلف النواحي وأشار إلى أن المؤسسة قامت من بداية العام ولتاريخه ببيع ٣٣٥ ألف طن من المواد العلفية بقيمة تتجاوز ٢٢٥ مليار ليرة سورية، موضحاً أن المؤسسة تقوم ببيع المواد العلفية بأقل من السوق المحلية بحدود من ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة وأن هناك ما يتجاوز ٤٥ مليار ليرة سورية من القيمة هي عبارة عن دعم غير مباشر للفلاح، وهذا العام تم تأمين ١٧٠ ألف طن من مادة الذرة «شراء» أي أن قطاع الدواجن تم دعمه بشكل كبير هذا العام، إضافة لذلك ٣٦ ألف طن من مادة كسبة الصويا.